الحكم الصالح و الكفاءة الاقتصادية

د. زايري بلقاسم

جامعة وهران –كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية

ملخص البحث :

تم استعمال مصطلح " الحكم الصالح أو الجيد " من طرف مؤسسات التمويل الدولية كمرادف للتسيير الجيد أو الأسلوب الذي يتم به إدارة موارد الدولة الاقتصادية و الاجتماعية بهدف تحقيق التنمية " . ومن الواضح أن هذا المفهوم يتسع لأجهزة الحكومة كما يشمل غيرها من المؤسسات المحلية ومنظمات المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية) و إدارة المشروعات . و يثير هذا المفهوم أهمية قواعد السلوك ، و شكل المؤسسات ، و أساليب العمل المرعية بما تتضمنه من حوافز أو روادع للسلوك . كما أنه يتضمن الإشارة إلى مفاهيم الشفافية و المسؤولية و دولة القانون ، و المشاركة ، و اللامركزية و التنسيق .

مقدمة :

أثارت سياسات التنمية الاقتصادية في عدد من الدول النامية قضايا متعلقة بسلامة الحكم و نزاهته . و نظرا لاستقرار مبادئ " السيادة " لكل دولة و ضرورة " عدم التدخل في شؤونها الداخلية " ، فقد وجد العديد من مؤسسات التمويل الدولية صعوبة في التوفيق بين احترام هذه المبادئ المستقرة و الحاجة إلى توجيه النظر إلى أهمية سلامة أساليب الحكم .و كما في كثير من الأحوال ، فقد كان سك لفظ جديد مخرجا لهذه الصعوبة ، بحيث وجدت هذه المؤسسات الدولية مجالا لإثارة هذه القضايا دون أن تتهم بالتدخل في الشؤون الداخلية ، و خصوصا في نظم الحكم . و قد وجد المسؤولين أن تعبير الحكم الصالح أو الجيد (Good Governance) مناسب لهذا الغرض ، فهو لا يشير صراحة إلى الحكومات (Governments) ،كما أنه يستخدم في اللغة الإنجليزية تعبيرا مستعارا من الفرنسية ، و هو يعني في أصله اللاتيني " أسلوب إدارة و توجيه السفينة " .و قد ساعدت جدة الاصطلاح و غموضه على استخدامه في أماكن متعددة . و كانت هذه الخاصية ميزة أكثر منها عيبا ، حيث تمكنت المنظمات الدولية من الاختفاء وراءه لطرح العديد من القضايا الحساسة ، مثل الفساد و الديموقراطية و المشاركة و حقوق الإنسان . و قد عرف البنك الدولي فكرة الحكم أو الإدارة بهذا المعنى بأنها " الطريقة التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية و الاجتماعية بهدف تحقيق التنمية " .

ومن الواضح أن هذا المفهوم يتسع لأجهزة الحكومة كما يشمل غيرها من المؤسسات المحلية ومنظمات المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية) . و يثير هذا المفهوم أهمية قواعد السلوك ، و شكل المؤسسات ، و أساليب العمل المرعية بما تتضمنه من حوافز أو روادع للسلوك . كما أن مفهوم الحكم الصالح يتضمن الإشارة إلى مفاهيم الشفافية (Transparency) و المسؤولية (Accountability) و دولة القانون (Rule of Law)، و المشاركة (Participation) ، و اللامركزية (Decentralisation) و التنسيق (Coordinition).

ومن الواضح أن مفهوم الحكم الصالح على هذا النحو يتسق مع الاتجاهات الأخرى السائدة من حيث غلبة مفهوم اقتصاد السوق ، و استعادة دور الديموقراطية و احترام حقوق الإنسان . فهذه الأفكار تمثل كلا متكاملا و تمثل نوعا من الإيديولوجيا الجديدة التي تتكاتف المؤسسات الدولية و النظام الاقتصادي الدولي في الدعوة إليها .

1- الحكم الصالح : المفهوم و المبادئ :

ظهر مصطلح " الحكم الصالح أو الحكم الجيد " في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر ، كمرادف لمصطلح " الحكومة " ، ثم كمصطلح قانوني (1978) ، ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن " تكاليف التسيير " (Charge de gouvernante) (1679) (1) . و على أساس هذا التعريف ، ليس هناك شك أو اختلاف حول الأصل الفرنسي للكلمة .

و في الوقت الراهن ومع تنامي ظاهرة العولمة ، فان استعمال مفهوم " الحكم الصالح أو الجيد " أصبح له عدة مصادر كالمصطلح الإنجليزي (Governability) المستعمل في منتصف السبعينات كأداة للتسيير الاجتماعي و السياسي . و لم يقف الأمر عند تحديد الأصل التاريخي لهذا المفهوم ، فقد تم إدماجه في تقرير اللجنة الثلاثية (ماي 1975) الذي تناول موضوع (Governability of Democracies) و الذي طبق على أوروبا ، ثم الولايات المتحدة و أخيرا اليابان (2) . وكان الهدف يرمي إلى ضمان نمط جيد من التسيير للنظام الاجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديموقراطية .

و نشير إلى أن تفاقم مشكلة المديونية العالمية في السبعينات يفسر الدور الرائد لمؤسسات التمويل المتعددة الأطراف (صندوق النقد الدولي و مجموعة البنك العالمي) و تدخلها المتزايد في تحديد سياسات الدولة المدينة . ولكن مع نهاية فترة الثمانينات ، و بعد حقبة من استراتيجيات التحرير التي كانت ترمي إلى الانطلاق الاقتصادي للدول التي كانت تطبق برامج التعديل الهيكلي ، و مع النتائج الضعيفة لهذه الدول ظهر التفكير في تقوية شرعية التدخل الذي أصبح متعددا و معقدا . و على هذا الأساس ، أصبح الحكم الصالح أو الجيد أو " الأداء أو التسيير الجيد " ركيزة أساسية للتنمية الدولية ، وتم تطبيقها على كل القطاعات . و شاع استعمال هذا المصطلح في نهاية الثمانينات ، في الوقت الذي أصبح فيه تطبيق برامج التعديل الهيكلي في العديد من الدول ، يطرح العديد من الصعوبات ، تم تشخيصها آنذاك من طرف الخبراء على أنها أخطاء في تسيير الشؤون العامة ، بسبب غياب الشفافية في تسيير أمور الدولة .

إن الحلول المقترحة من طرف البنك العالمي ، الذي يتزعم دور الرائد في مجال الإصلاحات المؤسساتية ، تم تدوينها في إطار تقرير الحكومة الجيدة و التنمية في سنة 1992 (Governance and Development) و (Governance,the World Bank's Perspective) لسنة 1994 . وكانت انشغالات البنك العالمي في هذه الفترة تتركز حول البدائل ذات الطابع الإداري ، بينما الهيئات الثنائية (USAID,ACDI,ODA ...الخ) كانت تهتم أكثر فاكثر بموضوع " الديموقراطية – الليبرالية " و التي ترمي إلى التعايش و التكيف مع قاعدة سياسية محلية من أجل المساعدة على التنمية .

و يعرف البنك العالمي (1992 ، ص 3) (3) الحكومة الجيدة على أنها الطريقة التي تمارس بها السلطات من أجل إدارة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية للدولة من أجل التنمية (the manner in which

Power is exercised the management of a country economic and social resources for development) . ومن وجهة نظر البنك العالمي ، فان الحكومة الجيدة هي مرادف لتسيير اقتصادي جيد ، و ذلك ردا على العديد من الانتقادات الموجهة من طرف المجموعة الدولية للتنمية ، و التي ترى في أن الإصلاحات الهيكلية الموجهة من الأعلى نحو الأسفل ستؤدي إلى فراغ مؤسساتي بدلا من تعبئة إمكانيات الترقية الذاتية للمجتمع .

إن التقرير المشار إليه يميز بين ثلاثة مظاهر للحكومة الجيدة :

- شكل النظام السياسي .
- المسارات التي من خلالها تمارس السلطة تسيير الموارد الاقتصادية و الاجتماعية لدولة ما .
- قدرة الحكومة على تقبل و تشكيل و وضع حيز التطبيق للسياسات و الطريقة العامة التي تمارس بها مهامها الحكومية .

ولقد قامت لجنة الإعانة للتنمية التابعة لمنظمة التنمية و التعاون الاقتصادي بإنشاء مجموعة عمل حول التنمية المشتركة (développement participatif et la bonne gouvernance) و الحكومة الجيدة ، بربط التسيير الجيد مع التنمية بالمشاركة أو المساهمة ، مع حقوق الإنسان و الديموقراطية ، و تحديد احترام القوانين ، تسيير القطاع العام ، محاربة الفساد الإداري ، و تخفيض النفقات العسكرية الحادة كأبعاد هامة للتسيير الجيد (OCDE / CAD 1995) . و لقد اقترحت لجنة التسيير الشامل Commission de gouvernance globale (1995) تعريفا عاما ترى فيه أن التسيير الجيد هو مجموع ضرب طرق تسيير الشؤون العامة على الأفراد و المؤسسات العامة و الخاصة (OCDE ، 1995) .

و في بداية التسعينات ، و مع انهيار نموذج النمو الاشتراكي الذي كان يتركز على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، ومع السيطرة و الهيمنة الكاملة لإشكالية النمو القائم على السوق ، فان الخطاب الدولي حول التنمية بدأ يتركز حول دور الدولة إزاء المجتمع المدني و القطاع الخاص .و نشير إلى إن تقرير التنمية في العالم لسنة 1997 كان يحمل عنوان " الدولة في عالم متغير " (4) . و لاحظنا أن الوظائف الأساسية للدولة في إطار اقتصاد السوق تتمثل في تصحيح نقائص السوق و المساهمة في خلق جو أكبر من العدالة و الشفافية. و يمكن أن تحدد وظائف الدولة على أساس مستويات مختلفة من التدخل كما وردت في التقرير السابق :

*وضع حيز التطبيق لنظام يسوده القانون .

*تطبيق السياسات التي لا تؤدي إلى اختلالات و خاصة تلك التي ترمي إلى ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي.

*الاستثمار في البنية التحتية و الخدمات الاجتماعية :فالمشاريع الاقتصادية تدار في محيط تجاري يعتمد على توفير الخدمات العامة بشكل مرض و كفؤ و عادل (كالطرقات الآمنة و المصانة جيدا مثلا) ، و على التطبيق الفعال و العادل للتنظيمات العامة (كقوانين المنافسة و تنظيمات الاحتكارات الطبيعية و جباية الضرائب و ما شابه)

. ومن الممكن تحقيق هذا أولا عبر مشاركة أشمل لمصالح رجال الأعمال و العمال و المستهلكين في تحديد الأولويات للخدمات العامة و مراقبة و تقييم أداء الحكومات في توفير هذه الخدمات ، و ثانيا عبر تفعيل سياسات المسائلة التي تضمن نزاهة و كفاءة المسؤولين و الموظفين و الذين يوفرون هذه الخدمات العامة .

*حماية الشرائح الفقيرة .

*حماية البيئة .

الجدول رقم 1 : وظائف الدولة

	تحسين العدالة الاجتماعية	**تصحيح إختلالات و نقائص السوق**		
الوظائف الدنيا	حماية الفقراء : برنامج محاربة الفقر. مساعدة المنكوبين	تقديم السلع العامة : الدفاع- النظام العام - حماية الملكية- الاستقرار الاقتصادي الكلي الصحة العمومية		
الوظائف الوسطى	تقديم المساعدة الاجتماعية : المتقاعدين عن طريق إعادة التوزيع -المنح لاجتماعية -التامين على البطالة	تغطية نقائص الإعلام : التامين (صحة ، حياة ، التقاعد)-التشريعات المالية. حماية المستهلك	تقنين الاحتكارات: تنظيم الخدمات ذات المصلحة العامة– سياسات ضد الاحتكارات .	توفير الوفورات : التعليم ، حماية البيئة
وظائف ذات طبيعة تدخلية	ضمان إعادة التوزيع : إعادة توزيع الأصول	تنسيق نشاطات القطاع الخاص : ترقية السوق- تدعيم الفروع		

Source : *Banque mondiale (1997),Rapport sur le développement dans le monde,1997.p3.*

و نشير إلى أن التعريف المقدم من طرف PNUD (1997) (5) للحكم الجيد يعكس هذا التغير في الدور النسبي للدولة : " يمكن اعتبار الحكم الجيد كممارسة السلطات الاقتصادية ، السياسية و الإدارية من أجل إدارة الشؤون العامة عند كل المستويات . و هي تشمل الآليات ، الإجراءات و المؤسسات التي تدور مصالح المواطنون حولها ، ممارسة حقوقهم المشروعة ، أداء واجباتهم و إدارة خلافاتهم .و على هذا الأساس فان الحكم الجيد كغيره من أشياء أخرى يعبر عن المشاركة ، الشفافية و المسؤولية. إنه أيضا يعبر عن الفعالية و العدالة . إنه يقوم بترقية المستوى الاجتماعي في إطار القانون ...الحكم الجيد له ثلاثة ركائز : اقتصادية ، سياسية و إدارية ...و هي تظم الدولة ، و لكن أيضا القطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني " .

كما أن المنظمة العالمية للصحة تتبنى وجهة نظر (PNUD) ، و لكنها تذهب أبعد من ذلك من خلال التأكيد على المشاركة المسؤولة و على نتائج قطاعية متعادلة و دائمة : و في مجال الصحة ، فان الحكم الجيد هو عبارة عن المشاركة المسؤولة لمن هم معنيون بإعداد و تنفيذ السياسات ، البرامج و السلوكيات المؤدية لأنظمة صحية عادلة و دائمة . و على هذا الأساس فقد خصص التقرير حول الصحة في العالم لسنة 2000 لتحليل و معالجة أنظمة الصحة ، و يقدم لأول مرة مؤشرا لأداء الأنظمة الوطنية للصحة . و هو بهذا يعمق المسائل الخاصة بالتسيير على مستوى القطاع الصحي و يطلق مفهوم الإدارة الشاملة (Administration générale) التي

تعني أن الحكومات هي " المسؤولة في الأخير عن رفاهية المواطنين من خلال العناية بهم . فالإدارة الشاملة هي أساس التسيير الجديد .و في كل دولة ، فإنها تعني وضع حيز التطبيق نظام صحي فعال و أكثر عدالة إن أمكن ذلك . فصحة المواطنين يجب أن تمثل دائما أولوية وطنية عند وضع أي استراتيجية تنموية : و المسؤولية الناشئة عن ذلك دائمة ، و يتكفل بهذه المسؤولية الوزراء الذين يتحملون جزءا كبيرا من الإدارة الشاملة لأنظمة الصحة " (OMS ، 2000) .

إن وجهة نظر المنظمات الدولية الكبرى حول الحكومة الجيدة يتقارب نسبيا في السنوات الأخيرة . فالبنك العالمي (Banque mondiale ، 2000) (6) تبنى هو الأخير مفهوما واسعا للحكم الجيد و ذو مدلول سياسي . و لقد تم إدماج العديد من مبادئ الحكم الجيد في الاتفاقيات الدولية ما بين الدول الدائنة و الدول المدينة مثلا ، اتفاق الشراكة ما بين دول الاتحاد الأوروبي و دول أفريقيا – الكاريبب و الباسفيك (L'accord de partenariat ACP-UE)يتضمن التزاما صريحا بتبني و مراقبة مبادئ التسيير الجيد للشؤون العمومية .

إطار رقم 1 : خصائص الحكم الجيد

* تسيير بالمشاركة .
* تسيير دائم
* شرعي و مقبول من طرف السكان.
* تسيير شفاف.
* يشجع العدالة و المساواة .
* قادر على تطوير الموارد و طرق التسيير الجيد.
* يشجع التوازن ما بين الأجناس .
* متسامح و يقبل الآراء المخالفة.
* قادر على تعبئة الموارد من اجل تحقيق أهداف اجتماعية.
* يدعم الآليات الذاتية .
* يتطابق مع القانون.
* استعمال عقلاني و فعال للموارد .
* يخلق و يحفز الاحترام و الثقة المتبادلة .
* قادر على تحديد حلول وطنية و التكفل بها .
* يضبط اكثر مما يراقب.
* قادر على معالجة المسائل المؤقتة .
* يوجه نحو الخدمة.
* روح المسؤولية و طبيعة التسهيلات .

إن طبيعة الحكم الجيد له آثار على سلوكيات الأفراد . فخاصية المشاركة تؤدي تدريجيا إلى مؤسسات ذات مساواة تحل محل المؤسسات السلمية غير المرنة و التي كان يخضع لها فكر و سلوكيات الأفراد .

2- الأبعاد الأساسية للحكم الجيد :

يظهر أنه من الصعب حصر مفهوم إدارة الحكم المعقد و المتشابك ضمن بضعة مقاييس تجريبية يمكن مقارنتها عبر البلدان المختلفة . و قد بذلت جهود متعددة لتعريف الأبعاد الأساسية لماهية الحكم الجيد ، و هي تتراوح بين حكم القانون و محاربة الفساد و فعالية القطاع العام ، و صولا إلى قدرة المواطنين على التعبير و " الديموقراطية " . إلا أن العديد من هذه المقاييس تعتمد على رؤيا و آراء المقيمين مما يجعلها غير موضوعية ، كما أن ندرة المعلومات حول نوعية إدارة الحكم في العديد من الدول يصعب مهمة قياس الحكم الجيد بشكل تجريبي . إلا أنه بالرغم من ذلك ، فالاعتماد على دراسات سابقة ، و تجميع البيانات التجريبية المتوفرة في مؤشرات عريضة لإدارة الحكم يمكن أن يدعم التقييم النوعي الوارد حول العديد من الدول . ومهما تعددت تعاريف " الحكم الجيد " ومهما تنوعت محتوياته ، فانه يمكننا تحديد الإشكالية في مجموعة من العناصر الأساسية تم تحديدها في وثيقة البنك العالمي لسنة 1992 و المشار إليها سابقا :

- تسيير القطاع العام.
- المسؤولية .
- دولة القانون أي الإطار القانوني للتنمية .
- و أخيرا الإعلام و الشفافية .

و بعد صدور التقرير العالمي حول التنمية الصادر عن البنك العالمي في سنة 1997 و بعد انعقاد الملتقى المنظم في صيف 1997 من طرف البنك العالمي و مؤسسة MACArthur ، تم تحديد في WORLD Bank Policy and Research Bulletin المجالات الناشئة على مستوى التنمية الاقتصادية في القرن الواحد و العشرين .

و في ختام أشغال هذا الملتقى تم الإشارة إلى أربعة طرق تقوم فيها اللاعدالة الاجتماعية بتأخير أو عرقلة الكفاءة الاقتصادية لدولة ما:

أولا : عدم المساواة تترافق مع اللاستقرار السياسي ، مما لا يشجع الاستثمارات.

ثانيا : عدم المساواة يمكن أن تخفض قدرة الجماعات الاجتماعية الوصول إلى تحقيق إجماع مقبول من طرف الجميع .

ثالثا : عدم المساواة يمكن أن لا يشجع على ظهور معايير تساهم في ترقية الفعالية ، مثل الثقة و الالتزام .

و أخيرا ، عدم المساواة يمكن أن يحد من فعالية ميكانيزمات التحفيز

(Effectiveness of Incentive Devices) كتعديل مستوى الأسعار أو العقوبات .

لقد تبين من التحاليل السابقة انه في الوقت الحالي فان تحقيق الكفاءة الجيدة للاقتصاد و التنبؤ بأزمات جديدة يرتبط ارتباطا وثيقا بالأخذ بعين الاعتبار بمسألة اللامساواة الاجتماعية ، و من الأهمية بمكان التركيز على المعايير الجديدة و المبادئ الجديدة التي ستقود الاستراتيجيات الاقتصادية للبنك العالمي في هذا المجال .

أما عن دور الحكومات في خلق الإطار المؤسساتي الضروري للكفاءة الاقتصادية الجيدة . نشير إلى الخلاصات الهامة التي قدمها J.E.Stiglitz في هذا المجال :

– نقطة البداية خاصة بالعلاقة ما بين الدولة – السوق :

*إن الأسواق هي جوهر الاقتصاد المعاصر.

*السوق هو المحرك للنمو الاقتصادي.

الحكومات لا تستطيع و لا يجب تعويض السوق أو جزء من هذا الأخير .

إذن دور الدولة في هذه الحالة هو توفير الإطار المؤسساتي و المحيط الضروري للعمل الجيد للسوق .و هنا تقاس فعالية الدولة من خلال توفرها على الإمكانيات المؤسساتية الضرورية .

– الإطار المؤسساتي الضروري للسير الحسن للسوق : على الدولة أن توفر الإطار الضروري الداخلي الذي يسهل عمل السوق . و من هنا فمن خلال قوى السوق و ليس الحلول مكانه تستطيع الحكومات أن تلعب دورا أساسيا و محفزا للنمو و تحقيق رفاهية المواطنين .

كما أن الأسواق تحتاج إلى ميكانزمات لضمان احترام (Enforcement) العقود و لنظام قانوني يحتوي على قواعد محددة تسمح بالوصول بكل سرعة إلى اتخاذ القرارات ، الخ .و بجانب ذلك فان تنفيذ هذه العقود يحدد مسؤولية الحكومات من خلال وضع و احترام حقوق الملكية . ومن بين العناصر الأخرى المهمة ، يمكن الإشارة إلى التشريعات الخاصة بالبنية الأساسية ، للقطاع المالي و الاتصالات.

– تدخل ضعيف و لجوء أقصى لقوى السوق : هناك طريقة بسيطة من أجل تحديد على ما ذا سيكون عليه الدور الأدنى للحكومة من أجل تحقيق الأهداف التنموية . وهذا من خلال اللجوء إلى السوق ، و إذا ظهر أن هناك خلل على مستوى السوق فيمكن للحكومة المساهمة في خلق الأسواق التنافسية .

– الحذر من الإجراءات الخاصة بإعادة التوزيع : إلا إذا تبين أن هذه الأخيرة موجهة إلى الرفع من الإنتاجية ، و خاصة للأفراد الأقل كفاءة .

– استعمال ميكانيزمات السوق من أجل التسيير الجيد للحكومات : من أجل تحسين الفعالية ، فان الحكومات عليها تشجيع ميكانيزمات السوق داخل القطاع العمومي و خاصة الإجراءات المحفزة على الكفاءة .

– أهمية المنافسة : من اجل تحسين الكفاءة و تحقيق مستويات عالية من النمو .

– أهمية و مكانة القطاع العام : أي محاولة لتقييم الدور الذي تقوم به الحكومات في التنمية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار حدود الحكومات.

– تدخل الحكومات يجب أن يجعل القطاع الخاص أكثر فعالية .

في هذا الإطار تم اقتراح مراجعة مصطلح " العدالة الاجتماعية " ، فمن وظيفة الرفاهية (social welfare function) فان المصطلح تطور عند الاقتصاديين المهتمين بالتنمية إلى مفهوم " الحاجات الأساسية " (Basic needs) .ومع ظهور تقرير البنك العالمي حول التنمية 1999 - 2000 (Entring the 21 st Century) ، تم توسيع مجال النقاش ليشمل مبادئ " الحكومة الجيدة التي لم يتم تحديدها في تقرير البنك العالمي لسنة 1992 . فعنوان الفصل الخامس من التقرير (1999 - 2000) (Decentralization : Rethinking Government) هو في حد ذاته عنصر هام حول التطور الذي حدث . و ما تحتويه هذه الوثيقة هي عناصر ذات أهمية قصوى لأنه إضافة إلى التسيير الجيد في المجال الإداري و الجبائي ، فهناك إشارة إلى عملية اللامركزية التي تخص أشكال مختلفة من الأنظمة السياسية.

كما أن الإصلاحات الاقتصادية لا يمكن تنفيذها على نحو ملائم دون وجود مؤسسات تؤدي وظائفها بصورة جيدة . و للمؤسسات الجيدة ثلاثة خصائص رئيسية تم الإشارة إليها في العديد من الدراسات :

– إنفاذ حقوق الملكية بالنسبة لقطاع كبير من المجتمع بحيث يصبح لدى تشكيلة متنوعة من الأفراد حافزا للاستثمار و المشاركة في الحياة الاقتصادية.

– وجود قيود على أعمال النخبة ، و السياسيين و غيرهم من الجماعات القوية بحيث لا يستطيع هؤلاء الناس انتزاع دخول و استثمارات الآخرين أو خلق ميدان غير متكافئ للتكاليف المتنوعة .

– وجود درجة ما من تساوي الفرص بالنسبة إلى قطاعات كبيرة من المجتمع ، بحيث يستطيع الأفراد القيام باستثمارات و خاصة في راس المال البشري و المساهمة في الأنشطة الاقتصادية المنتجة .

و لقد تم تعريف مصطلح المؤسسات بطرق مختلفة . إذ يصف دوجلاس نورث المؤسسات بتوسع شديد . على أنها القواعد الرسمية و غير الرسمية التي تحكم التفاعلات الإنسانية . و توجد أيضا تعريفات ضيقة للمؤسسات تركز على كيانات تنظيمية معينة ، و أساليب إجرائية ، و أطر تنظيمية و على مستوى اكثر توسطا ، يتم تعريف المؤسسات بدرجة حماية حقوق الملكية ، ودرجة العدالة التي تطبق بها القوانين و التنظيمات ، و مدى الفساد. و هو تعريف أضيق من تعريف نورث الذي يشمل كل القواعد التي تحكم التفاعلات الإنسانية . و قد أخذ كثير من البحوث الأخيرة في تعريفات التنمية الاقتصادية بالتعريف المتوسط .

و لقد نظرت التحليلات الأخيرة على نحو نموذجي في ثلاثة مقاييس واسعة نسبيا للمؤسسات – نوعية التنظيم و الإدارة ، بما في ذلك درجة الفساد ، و الحقوق السياسية و كفاءة القطاع العام ، و الأعباء التنظيمية ، ومدى الحماية القانونية للملكية الخاصة و مدى التنفيذ الجيد لتلك القوانين ، و الحدود الموضوعة أمام الزعماء السياسيين.

و أول هذه المقاييس – و هو مؤشر التنظيم و الإدارة الكلي – هو متوسط المقاييس الستة للمؤسسات التي طورتها دراسة أجراها في 1999 دانييل كوفمان ، و آرت كراي ، و بابلو زويدو – لوباتون . و تشمل هذه المقاييس : * التعبير عن الرأي و الخضوع للمسائلة – المدى الذي يستطيع فيه المواطنون اختيار حكومتهم و التمتع بحقوق سياسية ، و حريات مدنية ، و صحافة مستقلة *الاستقرار السياسي و غياب العنف – أي عدم احتمال الإطاحة بالحكومة بوسائل غير دستورية أو عنيفة ، * فاعلية الحكومة – نوعية توفير الخدمات العامة و أهلية الخدمة المدنية و استقلالها السياسي ،* العبء التنظيمي – الغياب النسبي للهيمنة الحكومية على أسواق السلع ، و النظم المصرفية ، و التجارة الدولية ، * حكم القانون – حماية الأشخاص و الملكية من العنف و السرقة ، و استقلال و كفاءة القضاة ، و تنفيذ العقود ، و أخيرا * التحرر من الابتزاز – عدم استغلال السلطة العامة من أجل تحقيق مكاسب خاصة أو الفساد .

و يركز مقياس ثان على حقوق الملكية ، و يبين هذا المقياس الحماية التي تتلقاها الملكية الخاصة . ومع ذلك يعكس مقياس آخر ، وهو وجود قيود مفروضة على السلطة التنفيذية ، قيودا دستورية و قيودا أخرى على الرؤساء و غيرهم من الزعماء السياسيين . و في مجتمع به قيود ملائمة على الصفوة و السياسيين يقل الامتثال بين مختلف المجموعات للسيطرة على الدولة ، و تكون السياسات أكثر استدامة .

و في هذا المجال يميز كل من داني رودريك (1999) (7) و داني رودريك & سوبرامانيان (2003) (8) بين ثلاثة أنواع من المؤسسات ، فهناك أولا مؤسسات منظمة للسوق ، أي تلك المؤسسات التي تتعامل مع التأثيرات الخارجية ، و وفورات الحجم ، و نقص المعلومات ، وتتمثل في الهيئات التي تنتمي إلى قطاع الاتصالات السلكية و اللاسلكية ، و النقل و الخدمات المالية . وهناك ثانيا ، مؤسسات محققة لاستقرار السوق بما توفره من بيئة اقتصادية مستقرة من خلال سياسات اقتصادية و مالية سليمة ، و هذه المؤسسات مثل وزارة المالية و البنوك المركزية ، و نظم أسعار الصرف ، و قواعد الموازنة و الضرائب هي المسؤولة عن الإدارة الاقتصادية و المالية ، و تكفل انخفاض التضخم ، و تقليل التقلبات الاقتصادية الكلية إلى أدنى مستوى ، و تفادي الأزمات المالية . و هناك ثالثا و أخيرا ، مؤسسات تمنح الشرعية للسوق و تدعم التشغيل الكفء للأسواق ، و هي تشمل نظاما مبينا بوضوح لحقوق الملكية التي تحمي أصول المستثمرين و عائداتها ، و قواعد تنظيمية تحد من الغش ومن السلوك غير القائم على المنافسة .ومؤسسات اجتماعية و اقتصادية تخفف من المخاطر و تتصدى للنزاعات الاجتماعية ، و توفر الحماية الاجتماعية و التامين ، و ترتبط بإعادة التوزيع ، و أخيرا سيادة القانون و الحكومة النظيفة ، كنظم المعاشات ، و برمج التامين ضد البطالة ، و الصناديق الاجتماعية الأخرى .

و تؤكد دراسات عديدة جرت مؤخرا على أهمية المؤسسات في تفسير الأسباب الرئيسية لأوجه الاختلاف في مستويات الرفاهية و النمو الاقتصادي ما بين الدول . إذ تملك بعض الدول مؤسسات جيدة تشجع على الاستثمار في الآلات ، وراس المال البشري و في التكنولوجيا الجيدة ، و بالتالي ، فان هذه الدول تحقق رخاء

اقتصاديا . و مما يلفت النظر الآن أن نتذكر أن إمكانية نمو أفريقيا في الستينيات كانت تقدر أحيانا بأكثر من إمكانيات شرق آسيا . و يقدم كل من ايسترلي وليفين (2002) (9) نتائج تطبيقية يؤخذ منها أن عدم تحقيق تلك الإمكانيات يرجع إلى عدد من العوامل الاجتماعية و السياسية ، من بينها عدم كفاية التعليم ، و عدم الاستقرار السياسي ، و عدم كفاءة البنية الأساسية . و هذا يتفق مع دراسة أجراها رودريك (1997) تبين أن مؤشر النوعية المؤسسية يعطي تفسيرا جيدا للغاية لفوارق النمو عبر بلدان شرق آسيا ، و هي فوارق لا يمكن نسبتها إلى المتغيرات الاقتصادية الكلاسيكية مثل تراكم راس المال ، و التقدم الفني ، وزيادة توافر العمالة . و حتى دراسة أجراها البنك الدولي (1997) (10) تبين بان تحسينات جوهرية من نوعية الإدارة في البلدان النامية يمكن أن تضيف نقطة مئوية كاملة لمعدلات نموها . و قد وجد هول وجونز (1999) في دراسة شملت 133 بلدا أن المؤسسات التي تساند الإنتاج و شكلا ما من الملكية الخاصة تدعم تراكم راس المال البشري و المادي ، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة عالم الإنتاجية الكلي ومن ثم زيادة الناتج المحلي . وتؤكد هذه الدراسات ، مع دراسات أخرى حقيقة مهمة و هي أن تراكم راس المال ليس كافيا لضمان النمو ، فإدراك أن نوعية المؤسسات وتراكم راس المال عنصران متكاملان أمر لا غنى عنه لنجاح جهود البلدان في تحقيق نمو طويل الأمد .

الجدول رقم 2 : نوعية المؤسسات في أفريقيا و دول أخرى

	أفريقيا	الاقتصاديات النامية سريعة النمو	اقتصادية نامية أخرى
الدليل الدولي لمخاطر الدول (1)	4.54	6.86	4.29
الحماية من المصادرة (2)	5.75	8.54	6.47
الديموقراطية (3)	0.25	0.47	0.51
مؤشر المشاركة (3)	0.30	0.49	0.44

المصادر : *International Country Risk Guide Index ,the PRS Group*

ملاحظات :

1-مؤشر الدليل الوطني لمخاطر الدول هو مقياس لجودة المؤسسات الحكومية التي تؤثر على حقوق الملكية أو القدرة على القيام بالأعمال .

2-بالنسبة للدليل الدولي لمخاطر الدول و دليل الحماية ضد مخاطر التصدير يتدرج من صفر إلى 10 حيث تبين النسبة الأعلى جودة افضل للمؤسسات.

3-قواعد دليل المشاركة يقيس المدى الذي يمكن فيه لغير الصفوة الوصول إلى الهياكل المؤسساتية للتعبير السياسي ، و يتراوح هذا المؤشر على غرار ذلك الخاص بالديموقراطية من صفر إلى الواحد حيث يدل ارتفاع القيمة على جودة افضل .

إن المؤسسات لا يقتصر دورها فقط في التأثير على مستوى الرفاهية و النمو الاقتصادي للدول و إنما لها أيضا دورا محوريا في توزيع الدخل بين الأفراد و الجماعات في المجتمع . و مما يدعم ذلك النتيجة التي توصل إليه كل من داني رودريك & سوبرامانيان (2003) التي تؤكد على أن نوعية المؤسسات (مقدرة بمؤشر مركب من عدد من العناصر التي تستوعب الحماية المتوافرة لحقوق الملكية و كذلك قوة سيادة القانون) (11) هي المحدد الإيجابي و المهم الوحيد لمستويات الدخل ، وأن زيادة في نوعية المؤسسات يمكن أن يؤدي إلى زيادات كبيرة في دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سواء تم قياس نوعية المؤسسات بمؤشرات واسعة النطاق (مثل إجمالي مفاهيم تنظيم و إدارة القطاع العام) أو بتدابير اكثر تحديدا (مثل مدى حماية حقوق الملكية أو تطبيق حكم القانون) . و تبين العديد من الدراسات أن النتائج الاقتصادية يمكن أن تتحسن كثيرا إذا ما قامت الدول بترقية نوعية أداء المؤسسات . و يشير في هذا المجال (هالي إديسون ، 2003) (12) أن تحسين مؤسسات أفريقيا جنوب الصحراء من متوسط نوعيتها الراهن إلى متوسط نوعية آسيا النامية يمكن أن يحقق زيادة تبلغ 80 في المائة في دخل الفرد في أفريقيا جنوب الصحراء (نحو 800 دولار إلى اكثر من 1400 دولار) . و تستمر المنافع المحتملة لأفريقيا جنوب الصحراء في الارتفاع كثيرا مع تحسين مؤسساتها . و يزداد الدخل الإقليمي بمعدل مرتين و نصف مرة إذا تم تعزيز مؤسسات أفريقيا جنوب الصحراء لتصل للمتوسط الخاص بجميع الدول ، و مكاسب في الدخل تكون اكبر إذا ارتفعت نوعية المؤسسات إلى مستوى الاقتصاديات المتقدمة النمو .

3- ما هي التحديات التي تواجهها الدول النامية في مجال الحكم الصالح ؟.

يمكن الإشارة على الأقل إلى ستة تحديات كبرى :

أولا : الاستثمار في راس المال الاجتماعي و المؤسساتي : في نفس الوقت مع الاستثمار في راس المال البشري (التربية ، الصحة) و في راس المال المادي (الهياكل القاعدية للاتصال و دعم النشاطات الإنتاجية) ، لأن راس المال الاجتماعي ، المرتكز على الثقة و التضامن ما بين الفاعلين الأساسيين و التي يتم ترقيته بواسطة استراتيجية موسعة من التكوين – الإعلام- الاتصال (دور هام لوسائل الإعلام) ، يعتبر عامل مهم لضمان حياة جيدة .

ثانيا : تحديد إطار للحكم الاقتصادي الصالح ومتكيف مع المجتمع و ركيزة للتنمية الاقتصادية على المدى المتوسط و البعيد : اكثر استقلالية (اختيار الاستراتيجيات على المدى المتوسط و البعيد ، أحسن تعبئة للموارد و تسيير المديونية ، القدرة على التفاوض الدولي ...)، أكثر إنسانية (النمو الاقتصادي و تخفيض الفقر) ، اجتماعي (تخفيض الفوارق و حماية ضد المخاطر الاقتصادية و الاجتماعية) ، أكثر ديمومة (الحفاظ على التراث الطبيعي .

ثالثا : إعادة تحديد و تأكيد دور الدولة : من أجل جعل تحرير الاقتصاد يتم بطريقة أكثر فعالية ، و تقوية مسار بناء دولة القانون و تطوير العدالة في قطاع الخدمات العمومية ، توجيه المبادرات العمومية في صالح التنمية البشرية الدائمة و إشباع الحقوق الأساسية للجميع .

رابعا : ضمان تسيير أحسن للقطاع العمومي : بما فيه تسيير حسن للسياسة الاقتصادية (القدرة على توفير المعلومات ، التحليل ، تقييم السياسات في إطار التنمية البشرية المستدامة) ، تسيير أحسن و مراقبة فعالة للمالية العمومية ، تسيير أحسن و استغلال للموارد البشرية و المادية للقطاع العمومي ، عقلنة شبكات القرار و تكاملية جيدة ما بين الفاعلين الأساسيين .

خامسا : خلق محيط ملائم لتنمية المبادرات الخاصة : إن للعديد من العوامل يد في الأداء الاقتصادي السلبي في العديد من المناطق ، و لرداءة إدارة الحكم دور مركزي في الكثير من هذه العوامل . فإدارة الحكم تساهم في رسم السياسات و تطبيقها ، و هذه السياسات تحدد بدورها مناخ أعمال سليم و جذاب للاستثمار و الإنتاج من عدمه . (حقوق الملكية ، حرية المقاولة ، احترام و / أو الكلمة المقدمة) ، المساهمة من طرف الجميع (بما فيه الفقراء و الأقل دخلا) في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي للدولة .

سادسا : الارتقاء بنظام الحكم و حل النزاعات : فليس هناك نموذج واحد لتحقيق عملية الارتقاء بأنظمة الحكم . كما أن الارتقاء بنظم الحكم إلى المستوى المرغوب من شانه أن يستغرق زمنا طويلا ، لحين تشرب المجتمعات بالقيم و العادات الملائمة . كما أن الارتقاء بنظم الحكم يتطلب بناء واستقرار المؤسسات ، بما في ذلك مؤسسات الدولة من أجهزة تشريعية و تنفيذية و قضائية ، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني و القطاع الخاص و التي تشمل مؤسسات الإعلام الحرة كالصحافة و الإذاعة و التلفزة . ومن أجل تحقيق ذلك يجب الأخذ بمايلي:

– إتاحة الحقوق السياسية للمواطنين و تطبيق النظم الديموقراطية ، و إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم من خلال تعميق أطر اللامركزية .

– بناء مقدرات الحكومة التي تساعدها على تلبية احتياجات و مطالب المواطنين .

– فرض احترام حكم القانون بين الحاكم و المحكوم .

سابعا : تحسين نوعية الخدمات : و هناك العديد من الآليات المؤسساتية تلجأ إليها الحكومات لتحسين نوعية الخدمات العمومية . فيمكن الاستعانة بآلية السوق لخلق ضغوطات تنافسية ومنح المستعملين إمكانية اللجوء إلى موردين آخرين غير الموردين العموميين من أجل الحصول على خدمات جيدة و ذات نوعية عالية أو ذات تكلفة أقل (الاختيار بين السلع المعروضة داخل السوق) .كما يمكن الاعتماد على صيغة المقاولة مع المؤسسات الخاصة أو المنظمات غير الحكومية . كما أن بعض الحكومات تعمل على إنشاء هيئات مسؤولة عن نتائجها و ترتبط الدولة مع هذه الهيئات بعقود معينة تمنح لها الاستقلالية التامة في عملية التسيير و يفرض عليها تقديم حصيلة نتائج في فترة معينة . كما أن بعض الحكومات لجأت إلى بعض الطرق الإدارية التقليدية التي تفضل داخل القطاع العمومي المركزي المسؤولية في استعمال الموارد ، التوظيف و الترقية الإدارية على أساس الكفاءة و تطوير شريحة من الموظفين من أجل تشجيع العدالة و تحسين الكفاءات . و أخيرا ، مشاركة مستعملي هذه الخدمات ، القيام ببعض التحقيقات مع الزبائن ، نشر تقييم النتائج و ميكانيزمات أخرى كالقيام ببعض التحقيقات و أخذ

أراء للمواطنين بعين الإعتبار . كل هذه الميكانيزمات تمثل ضغوطات خارجية يمكن أن تحفز على تحسين نوعية الخدمات . و يمكن تصنيف هذه الآليات إلى ثلاثة أقسام أساسية :

*تلك التي تمنح إمكانية كبيرة لحل الصعوبات.

*تلك التي تمنح السوق للمستعملين.

*تلك التي تدعم احترام القواعد و العدالة .

و أحسن طريقة هي تلك التي تخضع لإطار التحفيز الذي يمنح من خلاله الخدمة ، فاللجوء إلى ميكانيزم السوق و مع القطاع الخاص يمنح أساسا إمكانيات للخروج و لحل بعض الصعوبات و العراقيل . كما أن آراء المستعملين يمارس تأثيرا كبيرا . إن استطلاعات الزبائن و المؤسسات ، آليات التقويم ، استطلاعات الرأي و الوسائل الأخرى لإعطاء المستفيدين فرصة للتعبير عن آرائهم من أداء الخدمات العامة هي إجراءات اعتيادية في معظم الدول و لكنها تعتبر الاستثناء في العديد من الدول النامية . هذا النقص تعكسه ندرة المعلومات المتوافرة حول إدارة الحكم في هذه الدول . كما أن الزبائن لا يملكون الكثير من الخيارات في كيفية تلقي الخدمات لان تخصيص الاحتكارات العامة يسير ببطئ شديد .

كما أن التجارة تتفاعل مع الحوافز و الكلفة و القيود المفروضة عليها . و هذه العوامل مجتمعة تشكل ما يسمى " مناخ الأعمال " أو " مناخ الاستثمار " و العبارة الأخيرة أضيق نطاقا . إن دور الحكومة يكمن في التأثير على مناخ الأعمال و الاستثمار عبر رسم و تطبيق السياسات . المطلوب سياسات جيدة و تطبيق جيد لهذه السياسات في آن واحد . فتواجد أحد هذين العنصرين دون الآخر لا يؤدي إلى أي نتيجة .

و إذا رجعنا إلى الدول النامية ، فنجد أن المناخ الإداري للأعمال لا يزال متخلفا بشكل كبير عن الدول المنافسة في بقية العالم . ففي المغرب و حسب بعض الدراسات التي أجراها البنك العالمي مثلا صرحت اكثر من نصف الشركات في إحصاء اجري مؤخرا بأنها تعين وسطاء أو موظفين مختصين بالتعامل مع إدارات الدولة . أما في الأردن ، فان على كل مستثمر ينوي تسجيل شركة جديدة الانتظار ثلاثة اشهر ، ينقضي نصفها لإجراء معاملة واحدة – التفتيش من قبل الوزارة المختصة. إن ارتفاع التكاليف و المخاطر بالنسبة على الأعمال لا يقلل فقط من كمية الاستثمارات الجديدة ، بل يؤثر سلبا على نوعية و فعالية الاستثمارات الجديدة ، بل و يؤثر سلبا على نوعية و فعالية الاستثمارات القائمة ، مما ينعكس سلبا على النمو .

سادسا : تقوية قدرات كل الفاعلين في التنمية : المتعاملين في القطاع العمومي ، متعاملي القطاع الخاص ، الفاعلين في المجتمع المدني في تحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية البشرية المستديمة (النمو الاقتصادي ، العدالة ، محاربة الفقر ، التخطيط للأجيال القادمة .

4- الحكم الاقتصادي الصالح يأخذ بعين الاعتبار و في نفس الوقت أهداف الفعالية الاقتصادية و العدالة الاجتماعية :

تاريخيا ، برنامج التعديل الهيكلي كان مشروطا بحل العجز المالي ، ثم بوضع حيز التطبيق لإصلاحات اقتصادية و مؤسساتية . و لكن حاليا ، فان محاربة الفقر هي في صلب الاستراتيجية الجديدة للتنمية .

إن الاتجاه الجديد و المطور في إطار السياسات الاقتصادية يتمثل في :

*تغيير في السلسلات العادية للتعديل الهيكلي . هذا الأخير كان يرتكز على حلقة من ثلاثة أوقات (تعديل ، ثم انتظار عودة النمو ثم انتظار أن هذا النمو يعود بالفائدة على الفقراء . و لكن حاليا ، فان الإطار الجديد هو إشراك النمو و تخفيض عدد الفقراء و هذا بالبحث عن تطوير في نفس الوقت قطاع اقتصادي عصري ديناميكي ، قادر على خلق قيمة مضافة و لإيرادات التصدير و لقطاع سوسيو – اقتصادي " شعبي " قادر على إعطاء مناصب شغل و لخدمات اجتماعية قاعدية و بتكاليف ضعيفة للفقراء .

*الأخذ بعين الاعتبار محاربة الفقر في كل القطاعات ذات الأولوية (المالية و الاقتصاد الكلي ، القطاعية) و إكمال الإجراء عن طريق قطاع اجتماعي نفسه ذات أولوية بالنسبة للفقراء . تحسين وضعية الفقراء ليس فقط عن طريق المداخيل التي يحصلون عليها على المدى القصير ، و لكن أيضا منحهم و بتكاليف معقولة سلع و خدمات أساسية ذات نوعية و كمية كافية .

*جعل من تخفيض الفقر عنوان دائم في كل المشاريع و برامج دعم الإمكانيات الحكم الاقتصادي .

* إن إدارة حكم افضل ستسهل إنشاء مشاريع تجارية جديدة و إدارة و توسيع النشاطات الموجودة . إن إدارات كفؤة و مسؤولة تخفض من كلفة المعاملات (الدخول إلى السوق ، التشغيل ، الخروج من السوق) . كما أن الشفافية و التضمينية تزيدان من مستوى التنسيق و تبادل المعلومات بين الدولة و القطاع الخاص مما يعزز التيقن و الدقة في تطبيق القواعد و التنظيمات الحكومية .

*كما أن إدارة حكم افضل تزيد من مرونة الدول في تجاوبها مع الأزمات الاقتصادية –كما تبدى خلال أزمة جنوب شرق آسيا في التسعينيات ، فالدول التي تميزت بمؤسسات ذات نوعية افضل تمكنت من التعافي بشكل أسرع .

هوامش البحث :

(1) لمزيد من المعلومات ، أنظر :

Le Robert ,Dictionnaire historique de la langue française, Paris,1992,p 906.

(2) Holly Sklar,Editor,Trilateralism , the Trilatiral Commission and Elite Planning For World Managment, Black Rose Books, Montreal, 1980.

وخاصة :

Alan Wolfe,Capitalism Shows its Face :Giving up on Democracy,p295-307.

(3). Banque mondiale,1992,Governance and Development,Washington .
OCDE,1995,Participatory Development and Good Governance.

(4) لمزيد من المعلومات ، أنظر :

Banque mondiale (1997),Rapport sur le développement dans le monde,1997.

(5) أنظر :

PNUD,1997,Governance for Sstainable Development,a UNDP Policy Document,New York.

(6) أنظر في ذلك :

Banque mondiale,2000,Lutter contre la pauvreté ,Rapport sur le développement dans le monde 2000/2001.

(7) – أنظر العمل الذي قام به داني رودريك في هذا المجال :

Dani,Rodrik,1999, « Institutions for High-quality Growth :What they are and How to Acuire them »,Paper Presented at the International Monetary Fund Conference on second Generation Reforms,Washington,November 8-9.

(8)– داني رودريك & سوبرامانيان :" أسبقية المؤسسات : ماذا تعني و ماذا لا تعني " ، مجلة التمويل و التنمية / يونيه 2003 ، ص 32 .

(9) أنظر في ذلك : Easterly,William & Ross Levine,2002,Topics,Germs and Crops :How Endowments influence Economic Development, Center for Global Development and Institute for International Economics.

(10) أنظر : World Bank,1997,World Bank Policy and Research Bulletin, « Emerging issus in development economies »,Washington,vol8,n°4,octobre-septembre,1997,p3.

(11) دور حقوق الملكية و سيادة القانون اشد ارتباطا بدوجلاس نورث الحائز على جائزة نوبل و كانت مؤخرا موضوعا لعدد من الدراسات القياسية الاقتصادية و بصورة خاصة تلك التي أجراها دارون اسيموجلر (Daron Acemoglu).

(12) هالي إديسون ، 2003 " اختبار الروابط : ما مدى قوة الروابط بين نوعية المؤسسات و الأداء الاقتصادي ؟" ، التمويل و التنمية / يونيه ، ص 35 .